

الطغاة يتنكرون في ثوب الديمقراطية

بقلم كينيث روث

نادراً ما كانت الديمقراطية مؤيدة بقوة هكذا وفي الوقت نفسه تُنتهك كثيراً هكذا، نادراً ما تم الترويج لها بهذه الكثرة وفي الوقت نفسه تتعرض لعدم احترام واسع على هذا النحو... هامة للغاية لكنها مخيبة للآمال للغاية. واليوم أصبحت الشرعية لا تستقيم دون الديمقراطية. وحكومات قليلة تلك التي تريد أن تبدو غير ديمقراطية. إلا أن أوراق اعتماد المدعين لم تكن على نفس درجة تزايد شعبية الديمقراطية. فهذه الأيام، حتى الطغاة يسعون للحصول على الوضع الذي يضمه لقب الديمقراطية. مصممون على ألا يدعوا الحقائق المجردة تقف في طريقهم، فأجادوا تمام الإجابة فن الشعارات الديمقراطية التي لها أقل العلاقة بممارسات الحكم.

لماذا بخلاف هذا قد يختار حاكم قاس كرئيس أوزبكستان إسلام كريموف أن يعقد انتخابات؟ لماذا يهتم؟ كريموف يرأس حكومة قامت بسجن زهاء 7000 شخص لأسباب سياسية ودينية، وتقوم بتعذيب المحتجزين بشكل منهجي، وفي عام 2005 ذبحت مئات المعارضين في أنديجان. إنه ليس من الديمقراطيين ولا يواجه خصوم حقيقيين يناقسونه على الحكم. حتى الحظر الدستوري على فترة الرئاسة بحد أقصى 37 عاماً لم يقف عائقاً في طريقه.

إلا أن هذا الرئيس القاسي يجد الفائدة في تنظيم مسرحية انتخابية بغرض إضفاء الشرعية على حكمه. وكذلك فعل – من بين آخرين – روبرت موغابي في زيمبابوي، وبرويز مشرف في باكستان، وحسني مبارك في مصر، وميليس زيناوي في أثيوبيا، وفلاديمير بوتين في روسيا.

حتى الصين دخلت اللعبة. في خطبة في أكتوبر/تشرين الأول 2007 أمام مؤتمر الحزب الشيوعي، استخدم الرئيس هو لينتاو كلمة "ديمقراطية" أكثر من 60 مرة أثناء مطالبته بمزيد منها داخل الحزب. إلا أن هذا لم يردعه عن منع الأحزاب السياسية المستقلة، ولا من عرقلة الجهود القانونية المشروعة لصيانة الحقوق الأساسية، ولا من إغلاق منظمات مجتمع مدني لا حصر لها، ولا المنافذ الإعلامية ولا مواقع الإنترنت، كما لا توجد انتخابات وطنية. فما الذي يفكر فيه إذن؟ وقد سمح الحزب لـ 221 مرشحاً بالتسابق على 204 مقاعد للعضوية في لجنته المركزية.

إن التقنيات التي يستخدمها هؤلاء الأوتوقراطيون لترويض تقلب الديمقراطية المُقلق هي تقنيات مبتكرة بالأساس. فالتحدي الذي يواجهونه هو أن يبدو مظهرهم وكأنهم يعتقدون المبادئ الديمقراطية

بينما هم يتفادون أية مخاطرة بالخضوع لتفضيلات الجماهير. والتزوير في الانتخابات والعنف السياسي والرقابة على الصحافة وقمع المجتمع المدني، بل وحتى الحكم العسكري، تم استخدامها جميعاً كوسائل لتقييد التحول الديمقراطي الحقيقي الذي يؤدي إلى أن يقول العامة قولهم في الحكومة.

وجزاء من السبب في أن الطغاة قد يأملون في الإفلات بمثل هذه الحيل هو أن "الديمقراطية" تعتبر - على النقيض من حقوق الإنسان - بلا أي تعريف قانوني قائم. ومفهوم الديمقراطية يعكس الرؤية القوية بأن أفضل طريقة لاختيار الحكومة وتوجيه مسارها هي إيداع السلطة المطلقة في يد من يخضعون لحكمها. وهذا شيء بعيد كل البعد عن كونه النظام السياسي الكامل، إذ توجد مخاطر تتمثل في لا مبالاة الأغلبية تجاه الأقليات وتعرضها لتأثير مفرط من قبل عناصر قوية، لكنها، وكما هي معروفة، أقل أشكال الحكومات سوءاً، حسب قول وينستون تشرشل، وهي جزء هام من فكرة حقوق الإنسان. إلا أنه لا توجد اتفاقية دولية عن الديمقراطية، ولا معاهدة تم التصديق عليها من أطراف كثيرة لتأكيد أن على الحكومة محاولة استحقاق لقب الحكومة الديمقراطية. ومعنى الديمقراطية يختلف بالأساس من شخص لآخر، كلُّ كما يراه.

وعلى النقيض فإن القانون الدولي لحقوق الإنسان يمنح كل المواطنين الحق في "المشاركة في مجريات الحياة العامة، بشكل مباشر أو عبر ممثلين مُختارين بشكل حر" و"التصويت" في "انتخابات دورية سليمة" في ظل "حق اقتراع عام وعلى قدم المساواة" و"اقتراع سري" بغرض "ضمان التعبير الحر عن إرادة الناخبين". كما يمنح طيفاً من الحقوق المتصلة التي يجب أن تُرى على أنها لصيقة بالديمقراطية القوية الفعالة، بما في ذلك الحقوق التي تحمي المجتمع المدني لكي يبقى قوياً ومتنوعاً والصحافة الحرة النشيطة، وحقوق المدافعين عن مصالح الأقليات، والحقوق التي تضمن التزام المسؤولين الحكوميين بسيادة القانون. والطبيعة المحددة والمُلزمة قانوناً لحقوق الإنسان هي نقطة قوتها الجوهرية. لكن حين ينجح الأوتوقراطيون في أن يُبعدوا عنهم الانتقاد جراء انتهاك هذه الحقوق بالتظاهر بكونهم من الديمقراطيين، وحينما يتمكنون من التمتع بمزايا الدخول إلى نادي الديمقراطيين دون دفع رسوم الاشتراك التي تتلخص في احترام الحقوق الأساسية؛ فإن الدفاع عن حقوق الإنسان على مستوى العالم يصبح عرضة لأبغ الخطر. لماذا يتكبدون إذن عناء الالتزام بمجموعة قواعد متطفلة كالقانون الدولي لحقوق الإنسان، بينما يمكن لأي مستبد بشيء من المراوغة أن يُعلن نفسه "ديمقراطياً"؟

إن إساءة استخدام الديمقراطية ليست بالشيء الجديد بالكامل. فجمهورية ألمانيا الديمقراطية (اسم الدولة الشيوعية السابقة في ألمانيا الشرقية) أو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (الاسم غير الملائم لكوريا الشمالية)؛ هما من الأمثلة الأساسية. لكن قليلين هم من يمنحون أي مصداقية لهذه المزاعم استبدادية الطابع. والتطور المؤسف الجديد هو كيف أصبح من السهل على مستبدي اليوم أن ينجحوا في ركوب موجة الديمقراطية دون تبعات لهذا.

ليس الأمر أن القادة الذين يتصنعون الديمقراطية يكتسبون المشروعية في بلدانهم. فالسكان يعرفون – معرفة مريرة – بمهزلة الانتخابات على حقيقتها. وفي أفضل الأحوال يكسب هؤلاء القادة مزية الالتزام الشكلي بالقوانين المحلية المطالبة بالانتخابات. لكن جزءاً كبيراً من الدافع وراء إضفاء قشرة الديمقراطية هذه ينبع من الشرعية الدولية التي يمكن أن يكتسبها أكثر الطغاة شططاً، بإجراء انتخابات، حتى لو كانت جوفاء. إذ أن المصالح الأخرى (من الطاقة إلى التجارة إلى مكافحة الإرهاب) للنظم ذات الديمقراطية الراسخة والقائمة تجد في أحيان كثيرة أنه من المناسب لها أن تُصدق هؤلاء الديمقراطيين المزيفين.

الأولى في هذا المنهج هي الولايات المتحدة تحت رئاسة جورج دبليو بوش. في توازٍ مزعج مع الحكومات المسيئة في شتى بقاع الأرض اعتنقت الحكومة الأميركية الترويج للديمقراطية كبديل مُلطف وأهدأ للدفاع عن حقوق الإنسان. ما زالت الديمقراطية هي المقياس الذي تسجل عليه الولايات المتحدة درجة مرتفعة، لكن حقوق الإنسان في ظل إدارة بوش سجلت مستوى مزعج للغاية. والحديث عن حقوق الإنسان يؤدي إلى التفكير في غوانتانامو وسجون السي آي آيه السرية وأسلوب محاكاة الإغراق وتسليم الأشخاص لدولهم واللجان العسكرية وتجميد الحق في مثول الأشخاص سريعاً أمام المحكمة. وعلى الرغم من الانتخابات الرئاسية في عام 2000؛ فإن الحديث عن الديمقراطية يجري على أرضية أكثر راحة وهدوءاً.

وهذا الفصل بين الديمقراطية والمعايير الدولية التي تعطيها معنى، يساعد على إقناع الأوتوقراطيين بأن مجرد عقد الانتخابات بغض النظر عن الظروف المحيطة بها كافٍ لضمان الحصول على لقب الديمقراطية. ورد بوش على الجنرال مشرف في نوفمبر/تشرين الثاني 2007 في إعلانه عن "حكم الطوارئ" يعتبر مثلاً على المشكلة. فرغم انقلاب مشرف الناجح واحتجازه لآلاف المعارضين السياسيين، قال بوش إن مشرف على نحو ما لم "يتجاوز الخط". ولا يمكن لبوش أن يتباهى بسجل مشرف في حقوق الإنسان، فلجأ بدلاً من هذا إلى إعلان أن مشرف "شخص يؤمن بالديمقراطية" وأن باكستان "على طريق الديمقراطية". لكن إذا كان، على النقيض من قانون حقوق الإنسان، "الطريق إلى الديمقراطية" يسمح بحبس المعارضين السياسيين وفصل القضاة المستقلين وإسكات الصحافة المستقلة، فمن السهل معرفة لماذا يشعر طغاة العالم بإغراء الاعتقاد بأنهم بدورهم يستحقون لقب الديمقراطية. ومن هؤلاء المدعين غير المستحقين للقب زعماء كل من مصر وأثيوبيا وكازاخستان ونيجيريا، الذين يلفون أنفسهم في عباءة الديمقراطية في ظل اعتراض دولي ضعيف، والنتيجة أن يصبح مفهوم الديمقراطية رخيص السعر، وعنصر حقوق الإنسان الذي يشمله مُستبعد منفي.

ومما زاد من سوء الأوضاع أن جهود إدارة بوش لإضفاء العقلانية على غزو العراق، من حيث تعزيز الديمقراطية، قد سهلت على الأوتوقراطيين اعتبار الضغوط عليهم بالتحول الديمقراطي بأنها

تنفيذ لمخطط استعماري عسكري. والمؤسف أن هذه الخطة الهزلية تجدي نفعاً في العادة، لأن غالبية العالم اليوم يرى أي حملة تقودها واشنطن للديمقراطية هي مقدمة للغزو العسكري أو تغييراً للنظم، إن لم تكن في حقيقتها وصفاً ناجحة لبث الفوضى. وعرف الطغاة أن استحضر مشاهد من العراق يمكن أن تكون وسيلة ناجحة لتخفيف الضغوط المُطالبَة بالتحول الديمقراطي. والحكومات التي ربما كانت تدافع عن رؤية أقوى للديمقراطية، تتردد في فعل هذا خشية اعتبار أنها تنضم لمخطط بوش.

والحكومات الأخرى أيضاً تعاملت مع الانتخابات الجوفاء على أنها عذر لاستئناف الأعمال مع الطغاة الذين يستحقون الشجب وليس الشراكة. ومن الأمثلة الواضحة على هذا معاملة كازاخستان من قبل منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، وهي هيئة مُشكلة من 56 حكومة من أوروبا ووسط آسيا وكذلك الولايات المتحدة وكندا. ففي أغسطس/آب 2007 نظم الرئيس نور سلطان نزيربيف انتخابات برلمانية وجدت منظمة الأمن والتعاون الأوروبي أن 40 في المائة من مراكز الاقتراع التي زارتها توجد فيها مشكلات تشوب التصويت. والنتيجة المتوقعة: ربح حزب نزيربيف كل مقاعد مجلس النواب بنتيجة 88% من الأصوات حسب المُعلن من نتائج، ودون أن يتعدى أي حزب معارضة نسبة السبعة في المائة المطلوبة للتمثيل في الانتخابات. ووقع هذا التزوير على خلفية من انتهاكات حقوق الإنسان المتفشية والمستمرة: فالمناصرون للحكومة يهيمنون على الإعلام الإذاعي والتلفزيوني، والصحفيون المستقلون مهددون ويتعرضون للتهديدات جراء انتقاد الرئيس أو الحكومة، ويستمر التجريم الجنائي للقتل والتشهير، ويخاطر نشطاء المعارضة بالتعرض للسجن، ومنهم ألبيك زومبييف، الذي يقضي حالياً حكماً بالسجن لخمسة أعوام جرّاء إهانة نزيربيف.

إلا أن منظمة الأمن والتعاون الأوروبي زعمت أن الانتخابات "حركت كازاخستان للأمام في تطورها تجاه التحول لدولة ديمقراطية". وهذا التفكير الأمل مُصمم على ما يبدو لتفادي إبعاد كازاخستان عن هدفها الذي تسعى إليه منذ زمن بعيد؛ لأن تكون أول دولة سوفيتية سابقة ترأس منظمة الأمن والتعاون الأوروبي. ولانشغالها بقضايا الطاقة انضمت ألمانيا إلى روسيا في دعم هذا الترشيح الذي جاء في غير محله. وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة وبريطانيا قادتا المعارضة، فإنهما بدورهما تراجعتا في النهاية. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2007 منحت دول منظمة الأمن والتعاون الأوروبي بالإجماع الرئاسة لكازاخستان في عام 2010. وكازاخستان بدلاً من أن تضطر لإظهار احترامها للديمقراطية ومعايير حقوق الإنسان التي تكمن في صميم منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، فلم تزد على التعهد بإجراء إصلاحات في الإعلام والانتخابات والتوقف عن محاولة تقويض جهاز حقوق الإنسان بالمنظمة. وإسكات الديمقراطية على هذا النحو، في ظل القليل من الاحتجاجات من الحكومات التي تعتبر الأجدر بالخدمة كرامة للديمقراطية، سهلت على الزعماء السلطويين من أمثال نزيربيف أن يرتدوا ثوب الديمقراطية ويتخلصوا من الضغوط لأجل مزيد من إصلاحات حقوق الإنسان الأساسية.

وبالطبع فإن الإصرار على الديمقراطية الحقبة ليس هو الاختبار الوحيد لالتزام المجتمع الدولي بحقوق الإنسان. فمن الأهمية بمكان أيضاً رد الفعل إزاء الفئات الجماعية في أماكن مثل شرقي تشاد وكولومبيا وشرقي الكونغو ومنطقة أوغادين في أثيوبيا، والعراق، والصومال، وسريلانكا ومنطقة دارفور بالسودان، وكذلك المجتمعات المغلقة أو المتعرضة لقمع بالغ مثل بورما والصين وكوبا وأرتريا وليبيا وكوريا الشمالية والسعودية وفيتنام. وهذه المواقف الهامة المستوجبة للرد العاجل تتم مناقشتها باستفاضة في هذا التقرير. لكن يجب ألا يقتصر الاهتمام بحقوق الإنسان على هذه الحالات المتطرفة، بل أيضاً على الحكومات التي قد تكون أكثر انفتاحاً بقليل لكنها ما زالت تستخدم الإجراءات القمعية لمنع أي تحدٍ لحكمها. وتسهّل مهمتهم هذه حين يُسمح بأن تحل التلميحات البسيطة بالديمقراطية محل الاحترام لكل حقوق الإنسان مُجمعة.

ولتفادي هذه اللعبة، وللمنع إساءة استخدام "الديمقراطية" كبديل بانس للمعايير الحقوقية الدقيقة، فثمة حاجة ماسة وعاجلة إلى رد كامل معنى الديمقراطية كمفهوم إليها. ولا يعني هذا القول بوضع تعريف ضيق محدد للحكم. فالديمقراطية المشروعة لها أشكال كثيرة، وتشمل نظم مبنية على التمثيل النسبي، ونظم فيها الرئيس قوي، وأخرى تدور حول رئيس وزراء نافذ السلطة، وأخرى تمنح النفوذ بالأساس للسلطة التنفيذية، وتلك التي تُفضل تمتع السلطة التشريعية بالسلطات الأقوى. إلا أن كل النظم الديمقراطية المُستحقة لاسمها هذا تجمعها صفات مشتركة؛ وتشمل الانتخابات التنافسية الدورية التي تُنظم بشكل حر وعلى قدر كبير من الشفافية مع فرز دقيق للأصوات، وتخوضها أحزاب سياسية فعالة ويراقبها إعلام مستقل ومنظمات مجتمع مدني تمنح المواطنين - بمن فيهم الأقليات - طيفاً واسعاً من الفرص للتجمع والتحزب مع الآخرين لكي تُسمع أصواتهم، وفي ظل نظام قانوني يضمن أن لا أحد فوق القانون، وخاصة المسؤولين الحكوميين جميعاً.

وفي عام 2007 أظهرت الديمقراطية استمرارها في الازدهار في أماكن مثل سيراليون وجامايكا وبولندا وأستراليا، وهي جميعاً بلدان يتم فيها تداول السلطة وتصل أحزاب المعارضة فيها إلى السلطة بعد انتخابات تُعتبر على أوسع نطاق انتخابات حرة وعادلة. وفي تركيا حين شن الجيش انقلاب البريد الإلكتروني المزعوم في محاولة لمنع الحكومة الإسلامية المعتدلة المُنتخبة بشكل ديمقراطي، من تعيين أحد مسؤوليها، وهو رئيسها عبد الله غُل، طالبت الحكومة بانتخابات عامة مبكرة، وتلقت تأييداً قوياً لسلطتها وقامت بتعيين غُل على أية حال. وثبت أن رغبة الشعب التركي في الديمقراطية هي رغبة قوية.

لكن طغاة كثيرون يتلهفون على إضفاء الشرعية على أنفسهم بثمن زهيد. إذا أمكنهم عقد انتخابات مزيفة والإفلات بهذا؛ فسوف يفعلون. وقدرتهم على هذا تعتمد في جزء كبير منها على يقظة النظم الديمقراطية القائمة في الإصرار على الديمقراطية بكافة أبعادها، بما في ذلك احترام طيف واسع من حقوق الإنسان وسيادة القانون. والالتزام من حيث المبدأ بالديمقراطية ليس سهلاً. فقد يعني هذا

ممارسة الضغوط على الأصدقاء من الطغاة أو الترويج لحقوق تُفضل حتى النظم الديمقراطية القائمة الراسخة ألا تركز عليها وتروجها. لكن الالتزام بالمبدأ هذا مطلوب إذا كانت ثمّة رغبة في أن يخدم الترويج للديمقراطية كمصدر للضغوط الحقيقية من أجل احترام حقوق الإنسان، بدلاً من كونها – الديمقراطية – وسيلة لتفادي الالتزام بالمعايير الدولية بواسطة اللجوء لبديل أجوف لا يحمل غير المظاهر.

ولاسترداد المعنى القوي للديمقراطية، والمحوري في قضية حقوق الإنسان، وإن كان في الوقت نفسه عرضة للتلاعب به باعتباره بديل زائف وإن كان متقناً؛ فيجب إيلاء الانتباه الأكبر للخدع الماهرة التي يتقنها من ينتقصون من قيمة الديمقراطية. وفيما يلي ملخص للتوجهات الحديثة التي تلجأ إليها الحكومات لانتهاك حقوق الإنسان لإفساد الديمقراطية، أو التباهي بالديمقراطية لتفادي الحوار حول حقوق الإنسان.

والحفاظ على الديمقراطية يتطلب أيضاً تجنب بعض الوقعات التي قوضت من الجهود المبذولة حديثاً للدفاع عنها. وكما هو موضح أدناه، فالكثير من النظم الديمقراطية القائمة سقطت ضحية لنزعات اللجوء إلى "الشخص الديمقراطي" بدلاً من المبادئ الديمقراطية، لقبول التقسيم الزائف القائل بأن البديل الوحيد للطاغية الذي أعرفه هو الطاغية الذي أحشاه، للزعم بأن الديمقراطية يمكن أن تزدهر حتى لو تم فصلها عن حقوق الإنسان التي تضي عليها معناها، أو تشكيل المطالبات اللصيقة بالديمقراطية الحقة حسب القيمة الإستراتيجية للشخص المتظاهر بالديمقراطية. وهذه النزعات يجب أن تُقاوم إذا أردنا لترويج الديمقراطية أن يحقق مبلغه كقوة إيجابية دافعة لحقوق الإنسان.

ألعاب خطابية

يبدأ استخدام الزعماء السلطويين المُرَاوِغ للديمقراطية عادةً بألعاب كلامية وإشارات خطابية بأيديهم توحى بأن القيود التي تقوض الديمقراطية هي في الحقيقة ضرورية لإنقاذها. في باكستان على سبيل المثال فرض مُشرف "حكم الطوارئ" لتفادي أن تحكم المحكمة العليا المستقلة حينها بعدم قانونية انتخابه كرئيس بينما ما زال على رأس الجيش. وعلى الرغم من هذا الدافع الشخصي للغاية، فقد زعم بأن الانقلاب ضروري "لحفظ الانتقال الديمقراطي". وعلى النحو نفسه في بنغلاديش، حظرت الحكومة التي قام بتعيينها الجيش كل الأنشطة السياسية والنقابية وقيدت من حريات الصحافة، وكل هذا باسم التحضير لانتخابات وطنية تتمتع بالمصداقية.

وحاول طغاة قمعيون كثيرون إعادة تعريف الديمقراطية بإدخال نعت مدمر على التعريف أو وصف متناقض. فالرئيس فلاديمير بوتين، وهو يشل الديمقراطية بإغلاقه لكل مراكز التأثير المنافسة في روسيا، أصبح مناصراً لـ"الديمقراطية السيادية"، مما يعني أن الديمقراطية هي ما تريد السلطة لها أن تعني. ومع قبض الحكومة البورمية على الرهبان المتظاهرين والمعارضين الذين تعرضوا للقمع

العنيف، فقد تحدثت عن الحاجة لـ"ديمقراطية مُضبطة". وروجت الصين منذ فترة طويلة لـ"الديمقراطية الاشتراكية"، مما يعني مركزية من أعلى لأسفل تُلغي آراء الأقلية.

وبرر مُشرف في باكستان "حكم الطوارئ" باعتباره "ديمقراطية حقيقية" موضحاً: "نريد ديمقراطية... نريد حقوق إنسان... نريد حريات مدنية... لكننا سنفعل هذا بطريقتنا". ويستخدم معمر القذافي الزعيم الليبي مصطلح "الديمقراطية التشاركية" لتبرير إلغاء الأحزاب السياسية المستقلة على أساس من أن الشعب لا يحتاج لوسطاء لأنه يشارك مباشرة في الحكم عبر الاجتماعات الجماهيرية التي تنظمها الحكومة. وفي الطبعة الكوبية للمفهوم نفسه، فإنه يجب أن توافق الهيئات الجماعية التي تهيمن على عملها الحكومة، على المرشحين، ويحد الدستور كثيراً من المنظمات السياسية باستثناء الحزب الشيوعي.

تزوير الانتخابات

تزوير الانتخابات المألوف هو من الطرق الأكثر انتشاراً لتفادي ما تحمله الديمقراطية من عدم يقين وتقلب. وبالإضافة إلى حالة كازاخستان المذكورة أعلاه، فإن نيجيريا وتشاد من الأمثلة الحديثة في هذا الصدد.

في نيجيريا، التي تواجه انتقال السلطة لأول مرة من زعيم مدني إلى مدني آخر، وهذا لأول مرة منذ استقلال البلاد في عام 1960، لجأ حزب الشعب الديمقراطي الحاكم إلى التزوير على نطاق واسع لضمان أن ينجح مرشحه أومارو يار عدوا الذي سيخلف أولوسيجان أوباسانجو رئيساً للبلاد، في انتخابات أبريل/نيسان 2007. وفي جهد مبذول لإضفاء بعض الشرعية، أطلق يار عدوا – مما يُحسب له – عملية للإصلاح الانتخابي، وسمح للمحاكم بإبطال بعض انتصارات حزبه بالتزوير، واستمر في مواجهة المراجعة القضائية لانتخاباته التي يشوبها التزوير. لكن لم تتم ملاحقة أحد جراء التزوير البين في مراكز الاقتراع وشراء الأصوات والترهيب السياسي الذي كان محورياً في "انتخاباته"، فمال الشعب النيجيري لفقدان الثقة في أنه سيحول شعاراته الإصلاحية إلى واقع ديمقراطي جديد.

وفي تشاد استولى الرئيس إدريس ديبي على السلطة في عام 1990 وأضفى على حكمه دمغة الديمقراطية بعقده لثلاث انتخابات رئاسية مزورة. وفي عام 2005 ألغى حكماً قانونياً يمنعه من السعي للترشح لفترة رئاسة ثالثة لمدة خمسة أعوام، بأن عدل الدستور في استفتاء تشوبه مخالفات كثيرة. ولدى توقع التزوير رفضت جماعات المعارضة تقديم مرشحين في انتخابات 2006 الرئاسية، وتركت ديبي يتغلب بسهولة على أربعة مرشحين ضعفاء ضمنهم اثنين من وزراء الحكومة. ورفضت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إرسال مراقبين، فيما شابت عملية الاقتراع

نسبة مشاركة ضعيفة من الناخبين، وتصويت لأشخاص تحت السن القانونية، وتصويت الأشخاص أنفسهم أكثر من مرة.

التحكم في آلة الانتخابات

الانتخابات العادلة تعتمد على استقلالية الأشخاص الذين يديرونها، لذا فليس من المدهش أن أحد الأساليب المفضلة للحكام لكي يتلاعبوا بالانتخابات هي أن يكسوا الآلة الانتخابية بمناصريهم. في أدريجان حيث التزوير الانتخابي مشكلة مزمنة، فإن الحزب الحاكم للرئيس إهام أليف يرشح رئيس اللجنة الانتخابية ويهيمن على أغليبتها. وفي زيمبابوي يتم استبعاد أحزاب المعارضة من اللجنة الانتخابية. وفي تايلاند يسمح الدستور الجديد الذي صدر برعاية الجيش لأعضاء اللجنة الانتخابية الوطنية بأن يتم اختيارهم كأعضاء مجلس الشيوخ، وهو المجلس الذي كان يتم اختيار الأعضاء فيه بالانتخاب ثم بات بالتعيين.

ويتضح من حالة ماليزيا لماذا تسعى الحكومات لفرض الرقابة على آلة الانتخابات. فلجنة الانتخابات بماليزيا التي تهيم عليها الحكومة رفضت جهود المعارضة الخاصة بإبعاد الناخبين غير الحقيقيين المزعمين من القوائم الانتخابية، وإزالة الاستخدام المتفشي لقوائم الناخبين المتغيبين من قبل الموظفين الحكوميين، والسماح لكل الأحزاب السياسية بالظهور في وسائل الإعلام التي تسيطر عليها الحكومة. وعلى نحو مماثل، فقد برعت كمبوديا في عقد الانتخابات التي تنظمها لجنة الانتخابات الوطنية الخاضعة لإشراف حزب الشعب الكمبودي الحاكم، وتتجاهل مزاعم العنف والتزوير أو التهديدات من قبل المراقبين المستقلين أو أحزاب المعارضة.

وبسبب عوامل الفشل هذه فإن آليات مراقبة الانتخابات الوطنية كثيراً ما تكملها جهود المؤسسات الدولية. لكن هذه بدورها استهدفتها من يديرون الانتخابات. فقد منع الكريملين المراقبين من مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهي الجهة الرقابية الأساسية على الانتخابات في منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، من مراجعة انتخابات روسيا البرلمانية في ديسمبر/كانون الأول 2007 وهذا عبر تأخير إصدار التأسيرات واقتصار عدد المراقبين الدوليين الذين تم إدخالهم، والتهديد بمنع المنظمة من تقديم تقييمها إلى أن يشكل الإعلام الذي تتحكم فيه الحكومة الروسية إدراكات الرأي العام حول عملية الاقتراع.

منع وإحباط مرشحي المعارضة

وأحد الأساليب الظاهرة لضبط الانتخابات هي منع مرشحي المعارضة من التقدم بالترشح. وقد برعت إيران براعة فائقة في هذا الأسلوب، إذ رفض مجلس الأوصياء بإيران حوالي نصف مرشحي الانتخابات البرلمانية عام 2004، وغالبية المستبعدين يبدو أنهم من الإصلاحيين. وفي كوبا يحق للمجلس الوطني الذي يهيمن عليه الحزب الشيوعي أن يرفض أي مرشح لمنصب عام. وترفض

تونس التصريح لغالبية مرشحي المعارضة من المستحقين للترشح. وفي تايلاند تبنت لجنة الانتخابات التابعة للحكومة العسكرية قواعد جديدة صارمة تسمح بالقضاء بعدم أهلية المرشحين جراء مخالفات بسيطة مثل تشغيل الموسيقى في المسيرات الانتخابية أو تعليق الملصقات والصور بحجم لم تتم الموافقة عليه... والواضح أن هذا بهدف استبعاد مرشحي حزب سلطة الشعب، وهو خليفة حزب رئيس الوزراء المخلوع تاكسين شيناواترا، حزب ثاي راك ثاي.

وفي حالات عديدة، يتم فرض إجراءات عقابية أقوى. ففي عام 2005 وقبل شهر من أول انتخابات بمشاركة أحزاب متعددة بأوغندا وأول انتخابات رئاسية منذ 26 عاماً، قامت الحكومة بسجن المرشح الرئاسي الأقوى في صفوف المعارضة - كيزا بيسيغي - جراء اتهامات بالخيانة والاعتصاب سياسية الدوافع. وتم الإفراج عنه فيما بعد، لكن الاحتجاز قوض من قدرته على التنافس على الانتخابات بعد بضعة شهور، وفقد المنصب أمام الرئيس يويري موسيفيني. وفي زيمبابوي أرسلت الحكومة رسالة مماثلة لإحباط المُقبلين على الترشح في الانتخابات في مارس/آذار 2007، بإرسال الشرطة لكي تضرب زعيم المعارضة مورغان تسفانغيرا ضرباً مبرحاً، ولاعتقال أعداد من عناصر المعارضة الآخرين.

وواتت تركمانستان الفرصة أخيراً لكي تمنح شعبها فرصة حقيقية للاختيار بعد موت سابامورات نيازوف في ديسمبر/كانون الأول 2006، وهو الطاغية الذي حكم البلاد لمدة 21 عاماً وأفسد نظام الرعاية الاجتماعية بها. وبدلاً من هذا تم سجن رئيس البرلمان - وكان المقرر أن يخلف نيازوف كرئيس انتقالي حسب الدستور - باتهامات بخصوص دفع أحد أقاربه لمحاولة الانتحار، تمهيداً لغوربانغولي بيرديموخميديوف لكي يتولى الرئاسة. وتقدم للترشح للمنصب خمسة مرشحين "بدلاء" ضعاف المستوى، وجميعهم يمثلون الحزب السياسي الوحيد بالدولة، وفشلوا أمام بيرديموخميديوف. ولم يتم السماح لأي زعيم من زعماء المعارضة بأن يعود من المنفى للتقدم للترشيح.

وأحياناً ما يتم السماح لمرشحي المعارضة بالتقدم للترشيح للمنصب ثم يتم عقابهم لأنهم فعلوا هذا، مما يحبط من مثل هذه المحاولات في المستقبل. وتحت حكم الرئيس ألكسندر لوكاشينكو رئيس بيلاروسيا، احتجرت الحكومة كل من مرشحي المعارضة الذين تحدوه في مارس/آذار 2006 في الانتخابات الرئاسية. وأحدهم يقضي حُكم سجن بخمسة أعوام ونصف العام جراء اتهامات بـ"العمل العصابي".

وعلى نحو مماثل، ففي عام 2005، حينما كان الرئيس مبارك المصري ما زال يواجه الضغوط من الحكومة الأميركية للتحويل إلى الديمقراطية، سمح لمرشحين آخرين بخوض الانتخابات ضده. ورجح أيمن نور المعارض الأكثر حيوية وشعبية نسبة 7 في المائة من الأصوات كما تناقلت التقارير الرسمية. لكن لضمان أن ترشح نور لن يشجع مرشحين آخرين أكثر قوة في المستقبل، أدانته

الحكومة المصرية بعد محاكمة غير عادلة بناء على اتهامات سياسية الدوافع بالقيام بالتزوير وحكمت عليه بالسجن لخمس أعوام.

ومجدداً، وإثر استعراض للقوة في انتخابات 2005 البرلمانية قامت به جماعة الإخوان المسلمين، أكبر جماعة معارضة بالبلاد، احتجرت السلطات المصرية أكثر من ألف من أعضاء الجماعة، واحتجرت بعضهم لمدة طالت لثمانية أشهر. وحظرت الحكومة النشاط السياسي بناء على أسس دينية، مما أبعده احتمال أن تصبح جماعة الإخوان المسلمين حزباً سياسياً يتمتع بالاعتراف القانوني. كما ناقشت الحكومة منع المرشحين من التقدم للانتخابات كمستقلين، وهي الطريقة التي يتخذها أعضاء الإخوان المسلمين الذين نجحوا إلى الآن في المشاركة بالانتخابات بواسطتها.

واستخدمت إسرائيل هذه العملية وزادت منها بأن احتجرت المرشحين حتى بعد أن ربحوا الانتخابات. وإحباطها لفوز حماس في الانتخابات البرلمانية في عام 2006؛ قامت إسرائيل باعتقال نواب حماس البرلمانيين حتى لا تتعدد للحزب الأغلبية في البرلمان.

العنف السياسي

العنف أداة مُستخدمة بكثرة لترويض الديمقراطية. ففي لبنان، قام مهاجمون مجهولون باغتيال مجموعة من الشخصيات من الأغلبية البرلمانية، وكانت منخرطة في كفاح سياسي مع سوريا وحلفائها في لبنان. وفي الشيشان استخدم الرئيس رازان قادروف – الذي قام الكريملين بوضعه – قوات الأمن المعروفة باسم "قادروفيتسي" لفرض حكمه على نحو قاس. واستخدم رئيس الوزراء الكميودي هون سين منذ عام 1985 العنف في انتخابات متتابعة لإسكات المعارضين، وتضمن هذا اغتيالات كثيرة لأعضاء حزب المعارضة والصحفيين المستقلين والمدافعين عن حقوق الإنسان وزعماء الحركة النقابية. وتفاعلت السلطات الأثيوبية تجاه فوز غير متوقع للمعارضة في انتخابات عام 2005 بأن فرقت المتظاهرين السلميين بعنف واحتجرت غالبية زعماء المعارضة.

وفي زيمبابوي، التي تقرر أن تُعقد فيها انتخابات رئاسية وبرلمانية في مارس/آذار 2008، أطلقت الحكومة عنان ميليشيا الشباب و"المحاربين القدامى" لضرب وتعذيب واغتصاب شخصيات المعارضة، واستخدمت الشرطة القوة المفرطة وأحياناً القاتلة، لتفريق مظاهرات المعارضة. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية استخدم الجنود والشرطة القوة المفرطة، وتسببوا في مقتل أكثر من 100 شخص مدني أثناء مدهمة الاحتجاجات العنيفة أحياناً ضد الفساد الانتخابي في يناير/كانون الثاني وفبراير/شباط 2007. وفي نيجيريا، قام الحزب الحاكم بالاستعانة بـ"طوائف" تشبه العصابات في تشكيلها لتقييد المعارضة قبل انتخابات أبريل/نيسان 2007. وفي انتخابات مصر البرلمانية عام 2005، وإذ شهدت عملية الاقتراع تزايد عدد المرشحين المنتمين للإخوان المسلمين الذين ربحوا مقاعد، منعت قوات الأمن المصرية فعلياً الناخبين من بلوغ مراكز الاقتراع في معازل

قوة الإخوان المسلمين، وتسبب العنف الذي أسفر عنه هذا، في مقتل 11 شخصاً كانوا يحاولون التصويت.

إسكات الإعلام

الانتخابات الفعالة تتطلب صحافة حرة؛ وهذا للتركيز على الموضوعات التي تحتاج لانتباه الحكومة وللسماع بالانتقاد العلني لرؤى المرشحين السياسية. كما أن الإعلام جوهرى وضرورى لتوضيح وإبراز اهتمامات العامة بين الانتخابات... وهو من المدخلات الهامة بما أن مجرد تصويت واحد كل بضعة سنوات هي طريقة غير كافية للكشف عن الاهتمامات العامة. ولهذا فمن غير المدهش أن الحكومات التي تحاول التحكم في العملية الديمقراطية تقوم بإسكات الصحافة.

وأحد الأهداف الأولى بالنسبة للرئيس الروسي بوتين كانت الإعلام المستقل. واليوم فإن كل المحطات التلفزيونية والإذاعية الهامة وأكبر الجرائد تخضع للموالين للكرملين. وهذا المشهد الإعلامي الخاضع للتحكم هو أحد أهم أدوات بوتين لضمان أن المعارضة لا فرصة أمامها لتهديد هيمنته السياسية، سواء في الانتخابات البرلمانية في ديسمبر/كانون الأول 2007، أو في الانتخابات الرئاسية المقرر عقدها في مارس/آذار 2008.

أما الرئيس الفنزويلي هوجو شافيز فقد استخدم عملية تنظيمية استخداماً مُتعمداً؛ إذ رفض تجديد رخصة محطة آر سي تي في، وهي إحدى أكبر أربع محطات تلفزيونية خاصة بالبلاد والمحطة الوحيدة التي تتمتع بتغطية تشمل كل أرجاء البلاد وتجروء على أن تتبع سياسة تحريرية معادية لشافيز. وبموجب قوانين الإعلام القمعية في زيمبابوي، تم إغلاق الصحيفة اليومية المستقلة الوحيدة، وهي دبلي نيوز، في عام 2003.

وسجنت مصر الصحفيين وأصحاب المُدونات جراء جرائم شملت انتقاد مبارك "والتقويض من كرامة البلاد" ونشر "أخبار كاذبة... من شأنها أن تكدر الأمن العام". وسجنت أذربيجان 10 صحفيين على الأقل بناء على مجموعة من الاتهامات المُصطنعة لمنع الانتقاد الموجه للرئيس آلييف وحكومته، كما أغلقت أكبر صحيفة مستقلة. وأغلقت كازاخستان محطة تلفزيونية وصحيفة أسبوعية يملكها زوج ابنة الرئيس الذي تم نفيه، وهو الآن معارض سياسي. ومثل أذربيجان، فهي تستخدم بدورها القوانين الجنائية لسجن المنتقدين باتهامات مثل "إهانة شرف وكرامة" الرئيس. وتوفى 6 صحفيين على الأقل في "حوادث" مريبة في كازاخستان منذ عام 2002.

منع التجمعات العامة للمعارضة

إحدى طرق تحدث المرشحين إلى مناصريهم ولإظهار نقاط القوة السياسية لديهم، هي أن ينظموا اجتماعات عامة. لكن بما أن اجتماعات المعارضة التي تشهد حضوراً موسعاً يمكن أن تُظهر خواء زعم الحكومة بوجود دعم شعبي لها، فإن هذه التجمعات أصبحت هدفاً آخر مفضلاً للقمع.

وفي ماليزيا على سبيل المثال – التي تحظر التجمعات العامة لأكثر من خمسة أشخاص دون تصريح – استخدمت الشرطة مياه مُعالجة كيميائياً وقنابل مسيلة للدموع لتفريق مسيرة منظمة وسلمية لمتظاهرين يطالبون بإصلاحات انتخابية قبل الانتخابات المقرر عقدها في أوائل عام 2008. وفي روسيا ضربت السلطات واحتجزت وضايقت المشاركين في احتجاجات سياسية سلمية، ومن هؤلاء – في نوفمبر/تشرين الثاني 2007 – بطل الشطرنج السابق وزعيم المعارضة الحالي غاري كاسباروف.

وفي زيمبابوي، تعرضت شرطة مكافحة الشغب المسلحة بعنف للتجمعات السياسية في فبراير/شباط 2007، وأطلقت قنابل مسيلة للدموع على مناصري المعارضة واعتقلت أكثر من 70 شخصاً منهم في مدن شملت هراري وبولاوايو، قبل أن تفرض حظراً لمدة ثلاثة أشهر على أي تجمعات سياسية أو مظاهرات في هراري العاصمة. كما استخدمت السلطات العنف في تفريق تجمعات ومسيرات في مصر وجمهورية الكونغو الديمقراطية.

إقصاء المجتمع المدني

بالإضافة إلى الأحزاب السياسية، فالديمقراطية الحيوية النشيطة تتطلب باقاة واسعة من الجمعيات والمنظمات الكفيلة بتحريك الناس تجاه دعم تفضيلاتهم السياسية ولكي تُسمع أصواتهم. ومنظمات المجتمع المدني لهذا السبب تمثل هدفاً مألوفاً آخر للحُكام الأوتوقراطيين.

في روسيا على سبيل المثال، تمت الاستعانة بقانون صدر عام 2006 لتنظيم شؤون المنظمات غير الحكومية كذريعة للمضايقات المتزايدة. ويطلب القانون الجماعات بتقديم تقاريرها السنوية عن أنشطتها واستخدامها للتمويل الأجنبي وإلا تعرضت للتصفية، وهي عقوبة مُستخدمة هناك بالفعل. فيما تعرضت المنظمات لتفتيش تطفلي لا داعي له، وسمح قانون صدر عام 2007 لأي جريمة سياسية أو أيديولوجية الدوافع بأن تُدعى "تطرف" ويتعرض من يُزعم أنه ارتكبها لعقوبات قاسية، مما يثير المخاوف من أن القانون سوف يُستخدم لإسكات المعارضين.

وفي تركمانستان، تشمل القيود القانونية المشددة على المنظمات غير الحكومية الاحتياج لتسجيل كل هبة تتلقاها المنظمات لدى الحكومة، وإخطار الحكومة بكل الاجتماعات، والسماح لممثلي الحكومة بالمشاركة. وتم تسجيل ثلاث منظمات غير حكومية فقط منذ عام 2003، وواحدة منها فقط تمت بصلة لحقوق الإنسان أو المساءلة العامة. وفي أوزبكستان منذ مذبحه أنديجان عام 2005، تم سجن

17 مدافعاً عن حقوق الإنسان على الأقل بناء على اتهامات سياسية الدوافع، فيما اضطرت العشرات لإيقاف نشاطهم الحقوقي أو الفرار من البلاد، وتم إخراج منظمات دولية كثيرة إلى خارج البلاد. وتحظر الإمارات العربية المتحدة منظمات المجتمع المدني، وفي أغسطس/آب 2007 أعلنت السلطة الفلسطينية أنها ستعلق 103 منظمة مجتمع مدني بناء على أسس إجرائية متعددة.

وفي البلدان التي يخاطر فيها ممولو المنظمات غير الحكومية الداخليين بالتعرض لانتقام الحكومة، يوجد قيد على الموارد الخارجية للتمويل، وهذا بمثابة معوق أساسي للأصوات المستقلة المنظمة. إلا أن مصر أغلقت منظمة حقوقية انخرطت في الرفض العلني للتعذيب، بأن استعانت بشكوى قائمة ضدها منذ أعوام بأنها استخدمت تمويلاً من مانح أجنبي دون إذن الحكومة. وقدمت كل من الأردن والبحرين تشريعاً مماثلاً يطالب بالحصول على الإذن الحكومي لاستخدام التمويل من الخارج. وقامت كل من إيران وسوريا بالفعل بتفعيل هذا المطلب وتقوم كل من الدولتين بممارسة رقابة كاملة على العمليات اليومية للمجتمع المدني. ومنعت الحكومة التونسية منحا من الاتحاد الأوروبي مُقدمة إلى رابطة حقوق الإنسان التونسية وغيرها من المنظمات المستقلة.

تقويض سيادة القانون

غالبية مظاهر القمع والتلاعب المذكورة أعلاه غير قانونية. والحكومات التي تسعى لاستخدامها عليها أن تتفادى الإشراف القانوني المستقل. وأحياناً يمكن أن يتم إنجاز هذا بواسطة ضرب واعتقال المحامين، كما في زيمبابوي أو الصين. وفي أحيان أخرى يتم هذا بإصدار العفو عن أية جرائم مُرتكبة. فالرئيس الباكستاني مشرف والحكام العسكريون في تايلاند، على سبيل المثال، دفعوا بالتغييرات الدستورية التي تخولهم الإفلات من العقاب جراء أفعال وقعت أثناء انقلاب كل منهما على الحكم السابق. كما قام مشرف بفصل قضاة المحكمة العليا الذين هددوا بإصدار حكم ضد شرعية اختياره كرئيس، واستبدلهم بقضاة موالين أقروا على الفور باختياره.

رد الفعل الدولي الضعيف

إن استخدام هذه الأساليب لإخلاء الديمقراطية من مضمونها لا يقع في أي فراغ سياسي. فالحكومات المسيئة قد تريد أن تمنح نفسها الشرعية بثمن زهيد، لكنها تحتاج للحكومات الأخرى ليتسنى لها هذا. وإلى حد ما، فإن أنصاف الديمقراطيين ينجحون في أن يراهم الآخرون على أنهم من الديمقراطيين الحقيقيين، وهذا لأنهم يستفيدون من التوقعات المترجعة للنظم الديمقراطية الأكثر نضجاً.

والمشكلة هي جزئياً مشكلة إعلاء بعض المصالح على مصالح أخرى. والمفترض بهم أنهم المدافعون عن رؤية أعمق للديمقراطية مستعدون دائماً للسماح للفرص التجارية أو الموارد أو المتطلبات الخاصة بمكافحة الإرهاب، بأن تتجاوز في أهميتها بواعث الاهتمام الخاصة بالالتزام بالديمقراطية. لكن المشكلة – جزئياً – هي محاولة تفادي الظهور بمظهر المنافق. حتى النظم

الديمقراطية المزدهرة يمكن – كما سبق الذكر – أن تجد من المناسب أن تتبنى كل الحقوق التي تمثل ديمقراطية حقة خشية أن يؤدي موضوع هذه الحقوق إلى انتهاكها.

ويعمق من المشكلة مسألة التضارب في تعزيز الديمقراطية... وهي مشكلة قائمة منذ فترة طويلة. وهذه الأيام على سبيل المثال، فإن انتقاد الحكومة الأميركية القوي للتقصير في الديمقراطية يميل لأن يكون موجهاً إلى الخصوم أو المنبذين، من أمثال سوريا وبورما وكوبا. وعفت واشنطن حلفاء مثل السعودية أو تونس أو أثيوبيا، فيما تراجعت ضغوطها الضعيفة على دول أخرى مثل مصر والأردن. والمؤكد أن الحكومة الأميركية هي ممول أساسي لهذه الحكومات المتحالفة على الرغم من ممارساتها القمعية. وسياسة الكيل بمكيالين الواضحة هذه تجعل تعزيز الديمقراطية من الأعمال السياسية وليس التزاماً بمبدأ، مما يُضعف من الضغوط المفروضة من أجل التغيير الديمقراطي الحقيقي.

وأثيوبيا مثالاً على الدول المستفيدة من سياسة الكيل بمكيالين هذه. فقد اعتقلت حكومة رئيس الوزراء ميليس زيناوي الآلاف من المتظاهرين المحتجين على التزوير في انتخابات 2005 واتهمت 18 صحفياً بالخيانة. وكانت هذه الاعتقالات جزءاً من نسق أوسع للقمع، وشمل التعذيب والاحتجاز وتهديد الأشخاص الذين تراهم الحكومة من المعارضين، ومؤخراً، القسوة المفرطة في قمع تمرد في منطقة أوغادين وقتال القوات الإسلامية في الصومال المجاورة. وأبدت الحكومة الأميركية إحباطها من القمع إثر الانتخابات، لكن أثيوبيا، الشريكة الأساسية في مكافحة الإرهاب، ما زالت أكبر متلقٍ لدعم واشنطن في أفريقيا جنوب الصحراء.

وأثيوبيا أيضاً من بين أكبر المتلقين الأفارقة لدعم الاتحاد الأوروبي. وإثر أحداث عنف انتخابات عام 2005، قام الاتحاد الأوروبي ومعه البنك الدولي والمملكة المتحدة، بتجميد أجزاء من ميزانية الدعم المباشر لأثيوبيا، لكن المملكة المتحدة زادت من دعمها منذ ذلك الحين.

وقد استفاد الأردن من تراجع التوقعات الخاصة بالديمقراطية، وهذا إلى حد كبير نتيجة لخشية الحكومة الأميركية من أن يكرر الإسلاميون في الأردن فعلة حماس في الأراضي الفلسطينية المحتلة، لكن أيضاً لعرفان واشنطن بالجميل لمساعدة الأردن لها في مكافحة الإرهاب بتوفير مراكز احتجاز سرية يمكن فيها تعذيب المشتبهين الذين تسلمهم الولايات المتحدة. وتناقلت التقارير أن الانتخابات البلدية الأردنية في يوليو/تموز 2007 شابها التزوير على نطاق واسع، بما شمل نقل الجنود بالحافلات إلى معازل المعارضة القوية للتصويت لصالح الحكومة، وتكرر تصويت الأشخاص أنفسهم، والتلاعب بقوائم الناخبين. إلا أن السفير الأميركي والكونغرس قاما بتهنئة الأردنيين على ممارسة حقوقهم الديمقراطية. وحسب الزعم فإن بعض هذه التجاوزات تكررت في الانتخابات البرلمانية في نوفمبر/تشرين الثاني، لكن وزارة الخارجية الأميركية "أشادت" بالحكومة الأردنية لأنها "ضمنت خطوة أخرى على طريق البلاد نحو التنمية السياسية". وأشادت وزارة الخارجية على

الأخص باستخدام "مراقبين مستقلين وطنيين" دون أن تذكر أنه كما قيل، لم تفِ الحكومة بوعدها لهم بالسماح بدخول مراكز الاقتراع، وأجبرتهم على محاولة مراقبة العملية الانتخابية من الخارج.

ولم يكن رد فعل الاتحاد الأوروبي إزاء الانتخابات الأردنية أكثر التزاماً بالمبادئ. فلم يُصدر الاتحاد الأوروبي احتجاجاً نعرف به رغم أن الأردن كدولة عضو في سياسة الجوار الأوروبي، قد وقعت على اتفاق شراكة مع الاتحاد الأوروبي، ويفترض أن احترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان الأساسية هي "عنصر أساسي" فيه. وهذا الفشل يعكس مشكلات أكبر في سياسة الجوار الأوروبي، بما أنه على العكس من معايير كوبنهاغن لدخول الاتحاد الأوروبي، فلا توجد نقاط مرجعية أو إطار زمني لتحقيق هذا، وأصبحت سياسة الجوار تركز بشكل متزايد على قضايا مثل التعاون في إدارة الحدود والرقابة على المهاجرين.

ومثل هذا التصديق غير النابع من تحقيق مبادئ يوحى بأن واشنطن والاتحاد الأوروبي في أحيان كثيرة، قد يقبلان بواجهة انتخابية طالما أن "المنتصر" هو حليف إستراتيجي أو تجاري. وعدالة عملية التصويت وشفافية الأوضاع الخاصة بالحملات الانتخابية يبدو أنها من الأمور الأقل أهمية من التوجه السياسي للجهة المتظاهرة بالديمقراطية.

تقسيم مغلوط: الطاغية الذي تعرفه أم الطاغية الذي تخشاه

ينبع رد الفعل الدولي إزاء التلاعب بالديمقراطية في جزء منه إلى خشية أن الأوتوقراطي قد يأتي في مكانه شخص ما أو كيان ما ربما هو أسوأ منه. وبداية من الانتخابات البرلمانية في الجزائر عام 1991، فإن نهوض الإسلام السياسي جعل هذا الخوف قوياً لدرجة استثنائية. وتعلم الطغاة الأذكياء استخدام منطوق "أنا أو هم" لتبرير استمرار الحكم، لكن هذا التقسيم هو في الغالب تقسيم مغلوط.

مثلاً استفاد الرئيس مبارك في مصر من الخوف الغربي من أن يربح الإسلاميون أية انتخابات عادلة في البلاد. وكدليل يمكن لمبارك أن يشير إلى انتخابات 2005 البرلمانية التي ربح فيها الإخوان المسلمون غالبية المقاعد التي تنافسوا عليها. ولا شك في أن الإخوان المسلمين يتمتعون بشعبية حقيقية، لكن بعض هذه الشعبية جاء نتيجة لاقتصر الخيارات. فخلال ثلاثين عاماً رفضت الحكومة المصرية تسجيل أكثر من 60 حزباً سياسياً فيما قبلت بحزبين فقط، وأحدهما تم تجميده فيما بعد. والكثير من هذه الأحزاب كان كفيلاً بأن يكون منافساً علمانياً قوياً.

والإخوان المسلمون، كما سبق الذكر، ممنوعون أيضاً كحزب سياسي، لكنهم تمكنوا من البناء بتوفير الخدمات الاجتماعية وتشكيل سمعة عنهم مفادها أنهم فوق الفساد. ولهذا فإنه حالياً إذا سعي المواطن المصري للبديل لمبارك وحزبه الوطني الديمقراطي الحاكم، سوف يبدو أن الإخوان المسلمين هم البديل الوحيد المتاح. ويخدم هذا مبارك جيداً، لأن الإذعان الغربي لتلاعبه بالانتخابات يُرجح أن

يتزايد على ضوء هذا الخيار السياسي غير الحقيقي. وانتهت غالبية الضغوط الأميركية الخاصة بالتحول الديمقراطي إثر استعراض الإخوان المسلمين للقوة في عام 2005.

ولعب مشرف في باكستان لعبة مماثلة. فقد برر "حكم الطوارئ" باعتباره البديل الوحيد لحكم القاعدة والمتطرفين الإسلاميين. وقبل الغرب وتبنى تلاعب مشرف بالمشهد السياسي كأحد أشكال "الاعتدال" وخطوة على الطريق نحو "الديمقراطية". ولا يهم أن الباكستانيين كما يشهد التاريخ يصوتون لأحزاب الوسط المعتدلة (رغم فسادها وعدم ملائمتها كما ثبت تاريخياً)، وأن الأحزاب السياسية الإسلامية لم تربح قط أكثر من 11 في المائة من الأصوات في الانتخابات الوطنية، وأن هجمات مشرف على الوسط المعتدل أجبرته على السعي للتحالف مع الإسلاميين وأن يدعمهم بالضرورة، وأن غياب الفرصة للتغيير السياسي السلمي تحت حكم الحكومة العسكرية، تمثل قوة دافعة للإسلاميين من حيث تمكنهم من جمع الأنصار.

ورد إدارة بوش غير الملائم على إعلان مشرف حكم الطوارئ هو من الأمثلة الموضحة. فعلى جانب سافر نائب وزير الخارجية جون نغروبونتي إلى إسلام آباد ليسأل مشرف أن يرفع حالة الطوارئ وأن يطلق سراح آلاف السجناء السياسيين الذين تم احتجازهم. بل إنه حتى قال إن: "حكم الطوارئ لا يتفق مع الانتخابات الحرة والعادلة والنزيهة". وحتى بوش طالب مشرف بأن "يخلع زيه الرسمي".

لكن حتى كتابة هذه السطور لم تسأل الحكومة الأميركية قط مشرف أن يعيد قضاة المحكمة العليا الذين فصلهم لكي يحل محلهم موالون باركوا اختياره كرئيس فيما هو ما زال الزعيم العسكري. ولا جمدت واشنطن أي من مساعداتها العسكرية الهائلة الممنوحة إليه. والرسالة المرسلة كانت أنه بدلاً من أن تخاطر بسيطرة حليفها في مكافحة الإرهاب على الأوضاع، فإن واشنطن سوف تفصل بين الديمقراطية وسيادة القانون. كما بدا أن واشنطن تريد منع المحاكم من الاستمرار في تحرير المشتبهين الذين اختفوا رهن احتجاز إدارة الاستخبارات الداخلية الباكستانية المسيئة للمحتجزين، وهي هيئة الاحتجاز والتحقيق التي وابت الحكومة الأميركية فرصة الاستفادة منها.

وبدا أن خشية صعود الميليشيات الإسلامية هي السبب وراء رد الفعل الدولي المختلط إزاء بنغلاديش. ففي البداية دعم المجتمع الدولي رؤية أكثر التزاماً بالمبادئ بخصوص الديمقراطية. ووجدت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي أن الانتخابات المقرر عقدها في يناير/كانون الثاني 2007 غير مناسبة لضمان إرسال المراقبين، مما أسهم في تأجيلها. إلا أن الحكومة الانتقالية تظاهرت بضمان الانتخابات الحرة والعادلة فأعلنت "حالة الطوارئ" وأصبحت واجهة للحكم العسكري الفعلي، وأشرفت على مجموعة واسعة من عمليات الاعتقال التعسفي والتعذيب والقتل رهن الاحتجاز على يد قوات الأمن التي أفلتت من العقاب. وأبدت الحكومات الأميركية والبريطانية والهندية القلق

من معدل التحضير البطيء للانتخابات لكن ليس من سجل البلاد الحقوقي الضعيف. ولا هي طالبت الجيش بإعادة السلطات الكاملة إلى حكومة مدنية. إلا أن الاتحاد الأوروبي كان صاحب موقف أقوى ويوفر دعماً مالياً للحكم الرشيد وحقوق الإنسان.

ومثل هذا التواطؤ مع الحكم الديكتاتوري يتم تبريره أحياناً بمزاعم متغترسة مفادها أن الشعوب المعنية – في العادة مسلمون وكثيراً فهم من العرب – ليست "مستعدة" للديمقراطية، وأن الأخطار المحدقة بهذه المجتمعات هي ببساطة أكبر من أن يتم منحهم نفس الحقوق والحريات والحكم الذاتي الذي تطمح إليها شعوب أخرى. وبمعنى آخر فإن الحكومات الغربية تشتكي أحياناً من غياب معارضة جديرة بالدعم. لكن هذا النقص المفترض في الاستعداد، وغياب البدائل السياسية هي بالأساس ميراث زعامات هذه البلدان، وبقبول من الغرب. والغرض الأساسي من قمع هذه النظم الديمقراطية المزيفة هو تقييد المعارضة الفعالة وعرقلة ظهورها. وفي حالة السعودية، فإن غياب الاستعداد هو العذر الذي تذرعت به الحكومة لتفادي عقد الانتخابات. وأبدت حكومة مشرف في باكستان حججاً مماثلة، واتهمت الغرب بأن "لديه هوس غير واقعي بالشكل الذي يتبناه من الديمقراطية، وحقوق الإنسان والحريات المدنية... التي استغرقت قرناً من الزمان لكي (تتطور)، لكنكم تريدوننا أن نتبناها في شهور... هذا مستحيل".

ورفض هذا المنطق لا يعني أن الإجابة تتمثل في الانتخابات الفورية الحرة أيضاً. إذ أنه بما أن التطرف ازدهر في بيئة سياسية مقيدة، فربما يزدهر في انتخابات خاطفة تجري في هذه البيئة ذاتها. ثمة حاجة إذن لحل أكثر تعقيداً... حل يدفع بالأوتوقراطيين إلى السماح بطيف واسع من الخيارات السياسية قبل أن نهرع إلى الانتخابات، أي منح الأولوية لاحترام باقية من الحقوق السياسية الأساسية أكثر من عملية الاقتراع ذاتها. وبدلاً من قبول مجموعة خيارات الديكتاتور العاجزة باعتبارها الوحيدة الممكنة، فإن على من يريدون تعزيز الديمقراطية أن يضغطوا لأجل تحول في المشهد السياسي لكي يجد الناخبون أمامهم خيارات سياسية متنوعة قبل القيام بالتصويت. وهذا الاختيار الحقيقي يُعتبر عدواً للتطرف.

النجوء للـ"ديمقراطي" بدلاً من المبادئ الديمقراطية

أحد مظاهر الفشل المألوفة هي دعم شخص "ديمقراطي" مزعوم بدلاً من مبادئ حقوق الإنسان التي تضي على الديمقراطية معناها الحق. والنظم الديمقراطية القائمة يبدو أنها تبحث بوتيرة متزايدة عن الأشخاص – وليس المؤسسات – أملاً في أن يُعادل الشعب بين صعود زعيم يلجأ للتحدث عن الديمقراطية بدلاً من الديمقراطية نفسها، حتى لو كان الدرس الأول للديمقراطية هو أن السلطات غير المقيدة تخلق طاغية. وقد كان هذا الأمر من خصائص السياسة الغربية تجاه مشرف في باكستان، لكنه أيضاً لعب دوراً محورياً في الرد على دول كثيرة مثل روسيا ونيجيريا وجورجيا.

واشتهر قول بوش حين عانق بوتين في عام 2001 "فنظر إلى عينيه ورأى روحه". ثم قام بوتين بشكل منهجي بتقويض كل مراكز التأثير في روسيا تقريباً... الدوما، والحكام الإقليميون، والصحافة، ومنظمات المجتمع المدني، وحتى الأوليغاركية. وأخيراً تفاعلت الحكومة الأميركية لكنها فقدت فرصة مبكرة سابقة لبناء علاقة أميركية روسية تدور حول المبادئ وليس المعرفة الشخصية بين الرئيسين.

وألمانيا التي تلعب دوراً قيادياً دائماً في تشكيل سياسة الاتحاد الأوروبي إزاء روسيا، فلها سجل مختلط في عام 2007. فأنجيلا ميركل المستشارة الألمانية – وربما لأنها نشأت في الشرق تحت الحكم السوفييتي – ترى بوتين بعيون أصفى من المستشار السابق تجاري الاهتمامات؛ غير هارد شرودر. وقد تكلمت عدة مرات عن التوجهات المزعجة في روسيا، وأثناء رحلتها الأولى إلى موسكو في عام 2006 قامت بزيارة منظمات المجتمع المدني الحقوقية. وأدى هذا للأمل في أن تُعلي ألمانيا من أهمية حقوق الإنسان لدى توليها رئاسة الاتحاد الأوروبي في النصف الأول من عام 2007. وفي واقع الأمر فقد استمرت حقوق الإنسان في أن تكون عهدة المشاورات منخفضة المستوى. وأثارت ميركل موضوع حقوق الإنسان أثناء قمة الاتحاد الأوروبي وروسيا في مايو/أيار 2007، حين تم سحق المتظاهرين، لكن فترة الرئاسة التالية للاتحاد الأوروبي، برئاسة الحكومة البرتغالية، قوضت من ذلك الجهد بأن استبدلت إثارة قضايا حقوق الإنسان بـ "إلقاء المحاضرات".

وكان كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وكذلك الاتحاد الأوروبي صادقين بشأن التزوير الفج الذي شاب انتخابات نيجيريا الرئاسية والبرلمانية في أبريل/نيسان 2007، لكن هذه الحكومات الغربية بدا أنها متلهفة على التعاون مع الرئيس يار عدوا لأن خطابه كان إصلاحياً، حتى رغم الظروف المحيطة بانتخابه والتي تمثل سابقة أقوى بكثير من خطابه التصالحي فيما بعد. ولم يترجم يار عدوا أيضاً رسالته الإصلاحية إلى مقاضاة أي شخص مسؤول عن التزوير وكذلك العنف السياسي الموازي. ومجدداً بدا أن الرسالة هي أنه طالما الزعيم المعني هو صديق للغرب؛ فحتى الانتخابات المزورة تكفي لإضفاء الشرعية عليه.

وفي جورجيا، عام 2003، جلبت الثورة الوردية إلى السلطة حكومة ملتزمة بقوة بالمبادئ الديمقراطية وبالمجتمع المدني الحيوي. لكن استمرت مشكلات حقوقية جسيمة في السنوات التالية، خاصة في نظام العدالة الجنائية. إلا أن المنظمات الدولية والحكومات – والأبرز بينها الحكومة الأميركية – قاومت الانتقاد القوي وتمنت أن تعتقد في النوايا الحسنة لحليف الغرب الرئيس ميكائيل ساكاشفيلي. وخطورة تبني شخص كهذا بدلاً من تبني المبادئ الديمقراطية أصبحت ظاهرة حين أطلقت الحكومة الجورجية في نوفمبر/تشرين الثاني 2007 عنان حملة قمعية على المتظاهرين وفضت حكم الطوارئ لتسعة أيام.

وكما سبق الذكر فإن السياسة الأميركية إزاء باكستان يهيمن عليها الميل إلى تخفيض الديمقراطية مقابل إعلاء المعرفة الشخصية. وبالإضافة إلى قبول فصل مشرف لقضاة المحكمة العليا للحفاظ على رئاسته، فقد كرست إدارة بوش طاقة هائلة للتفاوض على صفقة بين مشرف ومرشحها المفضل السابق على رئاسة الوزراء، رئيسة الوزراء السابقة بناظير بوتو، مما مهد الطريق لعودتها من المنفى إلى باكستان. لكن في سبتمبر/أيلول حين منعت حكومة مشرف محاولة أولية لعودة نواز شريف رئيس الوزراء السابق من المنفى، وهو منافسها المدني الأساسي، قال المتحدث باسم الخارجية الأميركية: "هذه برمتها مسألة باكستانية ومتروكة لباكستان لتحلها".

خذلان تركيا

لعل تركيا قدمت أهم اختبار للالتزام بالاتحاد الأوروبي بالديمقراطية وحقوق الإنسان. فمن حيث المبدأ فإن الاتحاد الأوروبي مُلزم بإدخال تركيا كدولة عضو – وهي خطوة ذات أهمية قصوى – إذا أوفت أنقرة بمعايير كوبنهاغن الخاصة بالديمقراطية وحقوق الإنسان. إلا أن كبار زعماء أوروبا – خاصة المستشار الألمانية ميركل والرئيس الفرنسي نيكولا ساركوزي – جهروا بمعارضة عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي. ومع تزايد صعوبة احتمال دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، فإن الاتحاد الأوروبي فقد قدرته على الضغط وتضاءل نفوذه على من وجدوا احتمال عضوية تركيا بالاتحاد الأوروبي دافعاً للإصلاح. ومن غير المثير للدهشة أن الجيش بدأ مجدداً في التدخل في الشؤون الحكومية، وتمادى لدرجة شن حملة البريد الإلكتروني المذكورة أعلاه لمنع ترشيح عبد الله غُل لمنصب الرئيس. ويُعزى نجاح الحكومة المدنية في إفشال محاولة الانقلاب هذه إلى إصرار الشعب التركي، أكثر من وعد عضوية الاتحاد الأوروبي المتضاءل، على تركيا يتم فيها احترام الحقوق.

الاستنتاج

إنها بادرة أمل... أن الطغاة صاروا يؤمنون بأن الطريق إلى الشرعية يمر باعتماد الديمقراطية. وثمة مبادئ مشتركة ويتم الشعور بها على مستوى عميق، بالمبدأ القائل بأن السيادة للشعب وأن السلطة الحاكمة هي في نهاية المطاف سلطتهم. لكن التقدم على هذا الطريق هش، ويعتمد معناه إلى حد كبير على التزام النظم الديمقراطية الراسخة القائمة في العالم بدفعه للأمام. إذا هي قبلت أي طاغية يقدم مسرحية هزلية للانتخابات، وإذا قبلوا بأن يتبع التزامهم بالديمقراطية سعيهم إلى الموارد والفرص التجارية والرؤى قصيرة الأجل بالأمن؛ فسوف ينتقصون من قيمة عملة الديمقراطية. وإذا أمكن للطغاة النجاح في أن ينعتوا أنفسهم بالـ"ديمقراطيين" فسوف يكتسبون أداة قوية لإبعاد الضغوط بالحفاظ على حقوق الإنسان عنهم. لقد حان وقت الكف عن بيع الديمقراطية بثمن زهيد والبدء في عرض رؤية أوسع معنى للمفهوم الذي يشمل كل حقوق الإنسان.

هذا التقرير

هذا التقرير هو تقرير هيومن رايتس ووتش السنوي الثامن عشر لممارسات حقوق الإنسان في شتى أرجاء العالم. ويُلخص موضوعات حقوق الإنسان الأساسية في أكثر من 75 دولة حول العالم، وهو يناقش أحداث وقعت حتى شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2007.

والفصل الخاص بكل دولة يناقش موضوعات حقوق الإنسان الهامة وينظر في حرية المدافعين المحليين عن حقوق الإنسان في إجراء عملهم، ويعرض لردود أفعال الفاعلين الدوليين الأكثر أهمية، مثل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، وعدة منظمات ومؤسسات إقليمية ودولية.

وهذا التقرير جاء نتاجاً لعمل بحثي أجري في عام 2007 من قبل باحثي هيومن رايتس ووتش، وهذا في العادة بالتعاون الحثيث مع نشطاء حقوق الإنسان في الدول المعنية. كما يعكس جهود فريق الدفاع عن الحقوق والمتحدثين الرسميين في المنظمة، وهو يراقب التطور على صعيد السياسات ويسعى لإقناع الحكومات والمؤسسات الدولية بالحد من الإساءات وتعزيز حقوق الإنسان. وتضم إصدارات هيومن رايتس ووتش التي صدرت على امتداد العام روايات أكثر تفصيلاً للكثير من الموضوعات المعروضة للنقاش في الملخصات الموجزة في هذا التقرير. وهي على موقع هيومن رايتس ووتش على رابط www.hrw.org

وكما هو الحال في الأعوام الماضية، فهذا التقرير لا يضم فصلاً عن كل دولة عملت فيها هيومن رايتس ووتش، ولا هو يناقش كل موضوع هام أثير. وعدم ذكر دولة معينة أو موضوع معين في التقرير لا يعكس إلا القيود التي تملئها محدودية الموارد البشرية ويجب ألا تتم رؤيتها على أنها بمثابة تعليق على أهمية المشكلة. وثمة انتهاكات حقوقية جسيمة وكثيرة تعوز هيومن رايتس ووتش السعة للتصدي لها وتغطيتها.

والعوامل التي أخذناها بعين الاعتبار لدى تحديد أماكن عملنا في عام 2007 (وبالتالي محتوى هذا التقرير) تشمل عدد الأشخاص المتأثرين بالانتهاكات ودرجة جسامتها، والقدرة على العمل في الدولة ودرجة توافر المعلومات عنها، واحتمال تعرض القائمين بالإساءة للتأثير، وأهمية التصدي لمشكلات موضوعية معينة وتعزيزاً لعمل المنظمات الحقوقية المحلية.

ولا يشمل التقرير العالمي فصولاً مستقلة منفصلة تتناول تغطيتنا للموضوعات، بل إن الموضوعات المذكورة مباشرة في فصول الدول. يُرجى الرجوع لموقع هيومن رايتس ووتش للاطلاع على تغطية أكثر تفصيلاً لموضوعات حقوق الطفل وحقوق المرأة والأسلحة والأعمال وحقوق الإنسان، ومرض نقص المناعة المكتسبة (الإيدز) وحقوق الإنسان، والعدالة الدولية، والإرهاب ومكافحة الإرهاب،

واللاجئين والأشخاص النازحين، والمثليات والمثليين وذوي التفضيل الجنسي المزدوج والمتحولين جنسياً، وللاطلاع على معلومات عن مهرجان الأفلام الدولي الذي تنظمه هيومن رايتس ووتش.

كينيث روث هو المدير التنفيذي لـ هيومن رايتس ووتش.